شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

هل مهلة الـ ١٥ يوماً تعجيزية؟

للتنصل من أيِّ التزام لإيجاد حل سريع للأزمة السياسية المعطلة كل شيء والمثيرة للشقاق، أعتبر أحد المسؤولين في ائتلاف دولة القانون أن مهلة الخمسة عشر يوماً التي حددها التيار الصدري للرد على الرسالة التي وجهها اجتماع أربيل إلى التحالف الوطني بشأن تنفيذ اتفاق أربيل، "تعجيزية".

المسؤول هو النائب عباس البياتي الذي قال إن "تحديد مدة ١٥ يوماً يعد شرطاً تعجيزياً يزيد من تعقيد الأزمة الحالية التي تشهدها البلاد ولا يسهم في حلحلتها" (السومرية نيوز). وكالعادة لم يحدد النائب البياتي لماذا هذا الشرط "تعجيزي" وكيف انه "يزيد من تعقيد الأزمة الحالية".

والسؤال المنطقي: إذا كانت مهلة الخمسة عشر يوماً غير كافية للرد على الرسالة، فما طول المهلة التي يتطلبها تنفيذ اتفاق أربيل نفسه؟

لقد مرّ حتى الآن ما يزيد عن سنة ونصف السنة على التوقيع على اتفاق أربيل الذي تشكلت وفقاً له الحكومة الحالية التي تعهد رئيسها بتنفيذ الاتفاق في الحال، والأزمة القائمة الآن التي يخشى النائب البياتي أن تزيد مهلة الخمسة عشر يوماً من تعقيدها ولا تُسهم في حلحلتها، إنما نجمت عن عدم التزام رئيس الحكومة بما تعهد به وفقاً لاتفاق أربيل، بمعنى أن رئيس الحكومة أخذ مهلة طويلة للغاية لتنفيذ الاتفاق، ومن المفترض ألاّ تكون هناك أي مهلة جديدة للتنفيذ، فإذا ما جدّ رئيس الحكومة في تنفيذ ما تعهد به فلا تكون هناك أزمة في الأساس.

الرسالة التي أرسلت إلى التحالف الوطني وعبره إلى رئيس الحكومة تضمنت، بحسب ما أعلن أحد المسؤولين في التيار الصدري، "التركيز على أهمية الاجتماع الوطني وضرورة الالتزام بمقرراته التي يخرج بها"، و"الالتزام بالدستور الذي يحدد شكل الدولة وعلاقة السلطات الثلاث واستقلالية القضاء"، وكذلك الإسراع في تسمية الوزراء الأمنيين.

ليس بين هذه المطالب ما هو تعجيزي، فالاجتماع أو المؤتمر الوطني توافقت عليه الكتل المختلفة، والالتزام بالدستور من الواجبات الأساسية للحكومة مثلما هو من واجبات البرلمان والسلطة القضائية، وتسمية الوزراء الأمنيين كان ينبغي أن تتم مع تشكيل الحكومة قبل سنة ونصف السنة، بل كان لا بد من تسمية هؤلاء الوزراء قبل غيرهم للأهمية الفائقة لوزاراتهم في الظروف الحالية للبلاد.

جملة القول إن الكرة موجودة في ملعب الحكومة منذ زمن ليس بالقصير، ومن المفترض أن الحكومة ليست في حاجة إلى أي مهلة لتنفيذ ما هو من صلب واجباتها، لو كانت ساعية إلى حل الأزمة الحالية.

طالباني يهنئ هولاند وبوتين

□ بغداد/ المدى

هنأ رئيس الجمهورية جلال طالباني، رئيس الجمهورية الفرنسية المنتخب فرانسوا هولاند، بمناسبة انتخابه لمنصبه الجديد، والرئيس الروسي فلاديمير بوتين بعودته إلى منصب الرئاسة.

وقال طالباني مخاطباً هولاند في برقية تلقت (المدى) نسخة منها أمس "يسعدني أن أزف إليكم اصدق التهاني لمناسبة نيلكم ثقة الشعب الفرنسي العظيم الذي حملكم مسؤولية رفيعة ومنحكم شرفا عظيما بانتخابكم رئيسا للجمهورية".

وأضاف أن "الروابط الودية الوثيقة والمديدة التي تجمعني وإياكم وتجمع حزبينا وشعبينا تجعلني واثقا من إنكم سوف تواصلون النهج الذي اعتمدتموه طوال حياتكم، نهج الوفاء لمبادئ الحرية والعدالة والمساواة التي نادت بها الثورة الفرنسية ونهج دعم نضال الشعوب من اجل الديمقراطية".

وتابع طالباني أن "الشعب العراقي وسائر الشعوب التي كافحت وتكافح اليوم ضد الاستبداد ومن اجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية تعرف القسط العظيم الذي أسهمتم به في دعم كفاحها ومؤازرة مناضليها، وإنني على يقين من أن ذلك سيكون منطلقا مهما لترسيخ وتطوير علاقات الود والتعاون بين جمهورية العراق والجمهورية الفرنسية، لما فيه خير الشعبين ومصلحة السلام والاستقرار في العالم".

وختم طالباني برقيته بالقول "أتمنى لكم، أيها الصديق العزيز، وللشعب الفرنسي المجيد دوام الرفعة والتقدم والازدهار".

يذكر أن المرشح الاشتراكي فرانسوا هولاند فاز أمس بنسبة ٥٢ ٪ في الرئاسة الفرنسية مقابل ٤٨ ٪ لمنافسه نيكولا ساركوزي.

وفي برقية ثانية هنأ الرئيس جلال طالباني، فلاديمير بوتين بمناسبة تسنمه منصبه رئيسا لروسيا الاتحادية.

وقال طالباني في برقية تهنئة بعثها لبوتين تلقت المدى نسخة منها أمس انه "من دواعي سروري البالغ أن ابعث إليكم بأحر التهاني لمناسبة تسنمكم منصبكم الرفيع رئيساً لروسيا الاتحادية، البلد العظيم الذي نعتز أيما اعتزاز بالروابط التاريخية التي تجمعنا وإياه، والتي نسعى إلى توثيقها وتوسيعها في جميع الميادين، السياسية والاقتصادية والنفطية والعسكرية والثقافية وغيرها".

وأضاف طالباني أن "الدور المحوري الذي تضطلع به روسيا الاتحادية على الصعيد الدولي يساهم في تعزيز دعائم الاستقرار والسلام والتعاون، وإشاعة مناخات الحوار الهادف إلى تمكين الشعوب من تحقيق طموحاتها من دون عنف أو سفك للدماء".

وأعرب طالباني عن أمله في أن "فترة ولايتكم الرئاسية ستشهد المزيد من التعاون والتنسيق بين روسيا والعراق لبلوغ هذه الأهداف السامية وتعزيز العلاقات الودية المتبادلة المنفعة بين البلدين".

أطراف سياسية ضغطت لتمديدها أو إلغائها

التيار الصدري متمسك بمهلة الـ ١٥ يوماً.. ودولة القانون يرى المالكي "ضحية"

□ بغداد/ احمد الكندي

نفى الشيخ صلاح العبيدي المتحدث باسم زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر الأنباء التي تحدثت عن توجيه السيد الصدر كتابا إلى التحالف الوطني يوصي بتمديد مهلة الـ١٥ يوماً التي منحها لرئيس الوزراء نوري المالكي بشأن تنفيذ اتفاقية أربيل. وقال العبيدي في بيان صحفي تلقت (المدى) نسخة منه إن "السيد الصدر لن يغيّر موقفه من اجتماع أربيل الذي عقد بمشاركة الزعماء السياسيين"، داعيا وسائل الإعلام إلى اخذ الأنباء التي تخص التيار الصدري من أعضاء ونواب التيار فقط لا من غيرهم.

وكانت وسائل إعلام قد تحدثت أمس عن موافقة السيد الصدر على تمديد المهلة التي وقع عليها الاجتماعي الخماسي في أربيل وتنتهي يوم ١٧ من الشهر الجاري ابتداءً من يوم تسليم الصدر رسالة اجتماع أربيل إلى زعيم التحالف الوطني إبراهيم الجعفري، فيما قالت مصادر سياسية لـ"المدى" إن اتصالات مكثفة جرت في أروقة التحالف الوطني وعلى مستويات عدة لثني الصدر عن الالتزام بمهلة أربيل.

كما نفى النائب عن التيار الصدري علي التميمي، الأنباء التي تحدثت عن تجميد ورقة زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر التي جاءت خلال الاجتماع الخماسي الذي عقد في أربيل. وأوضح في مؤتمر صحافي عقده في مبنى البرلمان وحضرته "المدى" أن "النقاط التسع التي جاءت في الورقة، مازالت سارية"، مبيناً أن "المدة التي تحدثت عنها الورقة هي إعطاء الحكومة مهلة ١٥ يوما، وإذا لم تستجب الحكومة لهذه المطالب ستسحب الثقة عنها، من خلال طرحها في التحالف الوطني". وأضاف أن "سحب الثقة عن الحكومة يعني سحب الثقة عن المالكي وليس عن الوزراء، وفق المادة ٦١ من الدستور"، مشيراً إلى "أننا نريد تطبيق هذه البنود، لأنها تحقق مطالب الشعب"، وأوضح انه "بإمكان المالكي إقناع الأطراف السياسية بالترشيح لولاية ثالثة"، وأشار إلى أن "مدة الخمسة عشر يوما بدأت منذ إعلان مصطفى اليعقوبي بيان مقتدى الصدر".

ويأتي هذا النفي بعد تصريحات لأعضاء في التحالف الوطني وتحديدا النائبين هيثم الجبوري ومحمد الهنداوي أكدا فيها أن السيد مقتدى الصدر قد جمد مهلة الـ١٥ يوما التي منحت للتحالف الوطني من قبل اجتماع أربيل. وقال النائب الجبوري إن "زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر أرسَل كتابا إلى التحالف الوطني يطلب فيه تجميد مهلة الخمسة عشر يوما التي منحها لحكومة المالكي لتنفيذ اتفاقية أربيل". وأوضح الجبوري أن "الرسالة الأولى التي سلمها الصدر إلى رئيس التحالف الوطني إبراهيم الجعفري تم مناقشتها بشكل مستفيض من قبل التحالف وبحضور أعضاء من كتلة الأحرار وعلى اثر ذلك تم نقل وجهة نظر التحالف إلى الصدر"، وأضاف أن "التحالف الوطني شرح للصدر صعوبة تنفيذ المطالبات خلال فترة وجيزة وعلى إثرها قرر الأخير تجميد إجراءات سحب الثقة عن الحكومة بعد مهلة الخمسة عشر يوما إلى إشعار آخر وإعطاء فرصة للتحالف الوطني لحل الأزمة السياسية وطرح المشاكل جميعا على طاولة الاجتماع الوطني".

بينما يرى نائب مقرّب من المالكي إن هذه الأزمات السياسية تبحث عن ضحية والكتل السياسية اختارت المالكي ليكون ضحية لها في هذه المرحلة، وأضاف النائب كمال الساعدي في حديث مع المدى "نحن نعتقد أن مدة الـ١٥ يوماً لا تسمح بإنجاز شي لأن لدينا مشاكل كبيرة، لا يمكن أن تجدول ضمن هذه المدة القصيرة "، وبيّن الساعدي "أن هنالك مشاكل أخرى تتعلق بمستجدات جديدة كوحدة الدولة وتتعلق باتهامات وأموال كإيقاف تدفق النفط من كردستان"، وأبدى النائب المقرّب من المالكي استغرابه من توجيه اتهامات كبيرة للمالكي وأكد قائلاً "لقد اختير المالكي ليكون ضحية في هذا الصراع".

وأشار قائلاً "نرى أن عملية سحب الثقة لا مبرر لها وعبارة عن هروب من أزمة إلى أزمة جديدة وستدخل البلاد في صراع، ويجب حل الأزمات من خلال الحوار"، لافتاً إلى أن هناك تضليلا للرأي العام وتصوير دولة القانون إنها هي المعطلة لتنفيذ اتفاقية أربيل، وأوضح قائلاً "المالكي ليس مسؤولاً عن تأخير الكثير من السلبيات والأمر ليس تسقيط جهة مقابل جهة أخرى ولكن الأمر هو تقويمها، وبين الساري أن "عملية طرح التوقيات تعتبر غير مدروسة".

ومن جانبها، أكدت النائبة عن التحالف الكردستاني أشواق الجاف على استثمار هذه الحوارات لمصلحة الشعب العراقي على أن "تطبيق اتفاقية أربيل المستوحاة من الدستور سيكون كفيلاً بحفظ حقوق جميع المواطنين"، وأشارت إلى أن "تفعيل الشراكة الوطنية في هذه المرحلة يعتبر أمراً مهماً"، واعتبرت أن مدة ١٥ يوماً كافية جداً لحل جميع المشاكل العالقة، وأضافت "علينا ألاّ ننتظر انقضاء الأربع سنوات التشريعية".

كما قال عضو التحالف الوطني النائب محمد الهنداوي إن "السيد مقتدى الصدر ابلغ رئيس الوزراء نوري المالكي بأنه غير ملزم بالمدة التي حددها مسبقا وهي ٤٥ يوما لتنفيذ ما تبقى من اتفاقية أربيل"، لافتا إلى أن "أمام المالكي فسحة من الوقت لحلحلة الخلافات السياسية مع شركائه عن طريق الحوار"، ولفت الهنداوي إلى أن "أمر سحب الثقة غير وارد في الوقت الحاضر في المرحلة الحالية".

في السياق ذاته، كشف مصدر مقرب من زعيم القائمة العراقية إياد علاوي أن زعيم التيار الصدري ابلغهم إصراره على تنفيذ الورقة التي خرج بها اجتماع أربيل. وقال المصدر الذي رفض الإفصاح عن اسمه لـ"المدى" إن "التيار الصدري أكثر حرصا من غيره على تنفيذ هذه الورقة خلال ١٥ يوما"، مشيرا إلى أن "الصدر أكد لقادة اجتماع اربيل انه ممثل لكل مكونات الشعب العراقي ويريد حل المشاكل السياسية التي أعاقت توفير الخدمات للمواطن العراقي"، ولفت المصدر إلى أن "السيد الصدر جاء متحمسا إلى اجتماع أربيل وليس من السهل أن يغيّر موقفه من هذا الاجتماع"، ورجّح المصدر وجود ضغوطات كبيرة تمارس على الصدر من قبل أطراف في التحالف الوطني وجهات خارجية لتغيير موقفه من هذا الأمر.

وفي تقدير بعض العارفين، إن الموقف الأخير لزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر جعلته في مواجهة ضغوطات من قبل اطراف متنفذة في التحالف الوطني فضلا عن جهات خارجية "لم يسموها" لتغيير موقفه من مهلة الـ١٥ يوما التي منحها قادة اجتماع أربيل بمن فيهم الصدر الى التحالف الوطني لتنفيذ اتفاقية اربيل او سحب الثقة عن الحكومة بعد انتهاء هذه المهلة. ويرى هؤلاء أن هذه الضغوطات ستستمر على التيار الصدري خلال الفترة المقبلة مع اقتراب موعد نهاية هذه المهلة. وبشأن إمكانية تنفيذ مطالب الاجتماع خلال هذه المدة من عدمه، يقول هؤلاء إن "ورقة الاجتماع الخماسي بحاجة إلى جلسة موسعة واحدة ليس أكثر بين الزعماء السياسيين للتفاوض حول صيغة تنفيذها".

يشار إلى أن رسالة زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر جاءت بعد نحو أسبوع على عقده اجتماعاً مع رئيسي الجمهورية جلال طالباني والبرلمان أسامة النجيفي وزعيم القائمة العراقية إياد علاوي ورئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني في أربيل في ٢٨ نيسان الماضي، الأمر الذي عدّه بعض المراقبين محاولة لسحب الثقة عن رئيس الحكومة نوري المالكي بعد التحالف مع التيار الصدري أحد مكونات التحالف الوطني المهمة.

ودعا المجتمعون في أربيل في بيان صدر عن رئاسة إقليم كردستان، إلى حل الأزمة السياسية وفقاً لاتفاقية أربيل ونقاط الصدر الـ١٨، مشددين على الالتزام بالأطر الدستورية التي تحدد آليات القرارات الحكومية وسياساتها.

وتصاعدت حدة الخلافات بين الكتل السياسية بعد أن تحولت من اختلاف العراقية ودولة القانون إلى اختلاف الأخير مع التحالف الكردستاني أيضاً، بعد أن جدد رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني في (السادس من نيسان ٢٠١٢) هجومه ضد رئيس الوزراء نوري المالكي، واتهمه بالتنصل من الوعود والالتزامات، مشدداً على أن الكرد لن يقبلوا بأي حال من الأحوال أن تكون المناصب والصلاحيات بيد شخص واحد "يقود جيشاً مليونياً ويعيد البلاد إلى عهد "الديكتاتورية".

طاولة اربيل.. (أرشيف)

البرلمان ينهي فصله التشريعي بالتصويت على المساءلة والعدالة

البرلمان.. (أرشيف)

□ بغداد / المدى

في آخر جلسة للفصل التشريعي الثاني صوت مجلس النواب أمس بالأغلبية على اختيار التشكيلة الجديدة لهيئة المساءلة والعدالة المكونة من سبعة أشخاص بعد ثلاث سنوات من عدم التوافق على هذه التشكيلة.

وقال مراسل المدى في مجلس النواب إن جدول أعمال الجلسة تضمن التصويت على قرار طالبي اللجوء من العراقيين المبعدين قسراً من الدول الأوروبية. والتصويت بالموافقة على تخصيص رواتب تقاعدية أو تعديلها، بناءً على توصيات الأمانة العامة لمجلس الوزراء وفقاً لأحكام المادة ٣١ سادساً من قانون التعديل الأول لقانون التقاعد الموحد رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٦ المعدل، إلا أن هذه الفقرة تأجلت لسبب عدم قناعة اللجنة المالية حسب مراسل المدى، وقال مقرر البرلمان النائب محمد الخالدي في حديث لمراسل المدى، إن رئاسة البرلمان قررت تأجيل حجب الثقة عن أمين بغداد إلى الفصل التشريعي الجديد، وأضاف أن "رئاسة مجلس النواب رفعت الجلسة الاعتيادية الـ٤٠ إلى الرابع عشر من شهر حزيران المقبل"، مبينا أن "المجلس صوت خلال الجلسة التي عقدت على تشكيل الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة وهم كل من بختيار عمر محي الدين وصلاح مزاحم درويش وفارس عبد الستار خضر وفلاح حسن شنشل وباسم محمد يونس وجبار حردان سلمان".

إلا أن رئيس كتلة الرافدين النائب يونادم كنا، اعترض على الأعضاء، معتبرا تهميش المكون المسيحي في الهيئات المستقلة استهدافا طائفيا.

بالمقابل اعتبرت عضو لجنة حقوق الإنسان إن قرار طالبي اللجوء ركيك من حيث الصياغة القانونية، وقالت أشواق الجاف في تصريح لمراسل المدى "كثيرة هي الشكاوى التي يقدمها طالبو اللجوء في دول أوربية منتقدة تصرفات تلك الدول"، مبينة أن دولة متقدمة ومعنية بحقوق الإنسان تتعامل مع العراقيين بأساليب قمعية لا يمكن أن تصنف من ضمن دول متحضرة" في إشارة منها إلى السويد، وأكدت الجاف أن اغلب العراقيين في تلك الدولة يرحلون بطريقة لا تليق بسمعة تلك الدولة.

وشهدت الجلسة أيضا استعراضا من وزير الكهرباء عبد الكريم عفتان لعمل الوزارة وانجازاتها في القطاع الكهربائي حيث أكد العزم على استدعاء شركات عالمية لإدخال عدد من المحطات إلى الخدمة من اجل زيادة الإنتاج، فضلا عن وجود محطات قيد الإحالة والتنفيذ موزعة على جميع أنحاء العراق.

وكانت رئاسة المجلس قد قررت تأجيل التصويت على إقالة أمين بغداد صابر العيساوي، لافتة إلى أن "رئيس المجلس أسامة النجيفي دعا النواب إلى الحضور في حال الدعوة لعقد جلسة استثنائية خلال العطلة التشريعية".

وعقد مجلس النواب جلسته الـ٤٠ برئاسة رئيس البرلمان أسامة النجيفي وحضور ٢٢٥ نائباً، فيما أكد مصدر برلماني أن الجلسة ستشهد التصويت على إعفاء أمين بغداد صابر العيساوي من منصبه، وعلى تشكيل الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة، فضلاً عن قراءة عدد من مشاريع القوانين.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون